زوجك ليس مخطئاً

المرأة الكسول متمردة على أنوثتها .. هادمة لسعادتها

أحزان تملأ حياتك بأكملها، وتزينها الويلات، عندما تعلمين بنزوات زوجك، وربما يكون رجل يعرف الله ويلجأ إلى حقه الشرعي ويفاجئك بزوجة ثانية، وحينئذ لن يكون لديك اعتراضات قوية لأنك أنت المقصرة .

بغض النظر عن الرجال الخائنين بطبعهم وعاشقي النساء ، من الوارد جداً أن تكوني أنت السبب في هدم حياتك الزوجية وتقديم زوجك إلى امرأة أخرى لتعيش معه في سعادة وهناء، وأول شيء يتركه يفكر في هذا الطريق هو إهمالك .الإهمال قد ينقسم إلى شقين :

أولاً إهمالك لزوجك:

أليس هذا الرجل هو من حاربت الدنيا للارتباط به ليجمعكما سقف واحد، حتى وإن كنت تزوجت بالطريقة التقليدية تذكري كم تمنيت أن تؤسسي أسرة سعيدة يتحاكى عنها الناس مع الشخص الذي وافق عليه عقلك ومن ثم قلبك، اعلمي يا عزيزتي أن هناك فن عليك تعلمه يطلق عليه فن الانصات للزوج ، فأنت عندما تقومين بذلك تكونين أفرغت كل شحنات الغضب والانفعال التي كانت تجتاح قلب زوجك إثر يومه الشاق في العمل . وتذكري أيضاً أن تقبل المرأة لزوجها وتقديرها لعمله وجهده ليس مجرد كلمات تشجيع أو هدايا وتحيات تقدم في مختلف المناسبات رغم أهميتها. ولكنه سلوك ونمط حياة كبرى تحتاج إلى كثير من الوقت والجهد والعطاء لتحقيق الرسالة في يقظة وأمانة. ولكل منا فضائله ومميزاته وعيوبه وضعفه البشري. ولكل منا سمات خاصة تميزت بها شخصيته طوال حياته بكل ما لها أو عليها من سلبيات وإيجابيات.

ثانياً إهمالك لنفسك:

إذا كنت ذاهبة لزيارة إحدى صديقاتك هل تقبلين منها استقبالك بملابس غير نظيفة وبيدها متسخة بسبب تحضير الطعام، بالله عليك ماذا ستقولين عنها بسبب هذا الاستقبال الجاف !! لا أريد أن أعرف ردك وإنما احتفظي به أنت واعلمي أن هذا الرد أبسط شيء سيقوله زوجك في قرارة نفسه .

وليت كل الأمهات والزوجات يتأملن وجوههن في المرآة قبل فتح باب غرفة النوم ويمنحن أنفسهن خمس دقائق يغرين فيها الثياب ويمشطن شعورهن.. فالصباح المشرق يحتاج إلى امرأة مشرقة. وأن عمر الخيل يحدد من أسنانها. وعمر المرأة يحدد من التجاعيد بالوجه والرقبة.. فهل تعتني المرأة بنظافة شعرها ووجهها ورقبتها ويديها وأسنانها لتبدو أمام زوجها أصغر من الحقيقة وأجمل من الواقع.

شخصيتك سبب تعاستك

قد لا تكونين مهملة، ولكنك شخصيتك هي سبب تعاستك واتجاه زوجك إلى أخريات يعوضنه السعادة التي يفتقدها معك؛ لذا إياك أن تكوني :

"كسول : إن الزوجة الكسولة وغير المنظمة، امرأة تتميز بتمردها على أنوثتها وجاذبيتها فترفض أن تنظف وترتب البيت لأنها ليست خادمة، وبالتالي يفتقد زوجك إحساسه بأنك معتنية به .

" نكدية : أكثر ما يؤرق الرجل في حياته أن تكون شريكة عمره نكدية تعشق النكد وتتفنن في أساليبه ، وبالتالي تحاول باستمرار أن تقنع زوجها بأن أفكاره خاطئة وطلباته لا لزوم لها.

" عصبية : إذا كنت عصبية فلا تدافعي عن نفسك كثيراً لأن بيتك سيكون حلقة صدام مع زوجك وأولادك بالتالي لن تهدئي أبداً فأنت سريعة الغضب لأتفه الأسباب ولأطول وقت ممكن.

غيورة : الغيرة مطلوبة بين الأزواج ومحبوبة أيضاً ، ولكنها عندما تزيد عن حدها المطلوب تنقلب إلى نقمة تنكد عليك حياتك فأنت لا تثقين في زوجك مهما بدا به، ومن الأجدر أن يبحث عن أخرى تثق أكثر في تصرفاته .

وفي النهاية أود أن أذكرك انك أنت أعلم الناس بزوجك وبصفاته ، ومهما أبديت لك من النصائح فلن تكون أفيد من احساسك به ، فحبك له يجعلك أكثر معرفة بطباعه الحسنة والسيئة أيضاً فلا يوجد أحد خال من العيوب، ولكني أنبهك فقط كي لا تندمي في وقت لا نفع للندم فيه،واعلمي جيداً أن المرأة الذكية هي التي تعرف كيف تستقطب زوجها وتجذبه إليها .

احذروا النكد

أميرة محمد

غزو جديد نتعرض له ولكن هذه المرة من داخل بيوتنا إنه غزو "النكد" الذي إذا استسلمنا له فإننا بلا أدنى شك سنفقد دورنا الإنساني .. هذا ما يؤكد عليه العديد من الباحثين والدارسين في القضايا المتعلقة بالتواصل الأسرى في ظل الضغوط الحالية التي يواجهه المجتمع.

تجمع الدراسات والابحاث المتصلة على إن الأسرة الذكية لا تستسلم لهذا الخطر خاصة وأنه يلاحق الأجيال الجديدة بالاضافة الى الانعكاسات الخطيرة على الأبناء وتمحور الفرد حول ذاته بحيث يصبح الفرد لا يفكر إلا بنفسه .

ومن هنا ينقطع التواصل الخارجي بين الفرد و المحيطين به : (الجيران، الزملاء، الجد والجدة..) بحجة أن ذلك أفضل ، كما تتقطع الصلات بين أجزاء الأسرة ذاتها فكل فرد يخلو بنفسه في حجرته ولا تجتمع الأسرة اللهم إلا عند مشاهدة التلفاز وتتفكك العلاقات في حين أن الغرب بدأ يتزايد عنده الاهتمام بالأسرة في حين بدأت الصلات عند الشرق تضعف ولم تعد بنفس القوة وهنا ندق جرس الخطر ونتفق أن هناك شيئاً مفتقداً وهو التواصل الأسرى من الداخل ومن الخارج مع المجتمع.

التلاحم الأسري ضرورة لا غنى عنها

ما من شك في ان السعادة لا تأتى صدفة بل يجب أن نخطط لها فيجب أن يخطط الزوج والزوجة لذلك قبل زواجهما ويبحثا عن الفهم المتبادل حتى لا يكونا كـ"القطة التي قتلت صاحبها" .

والثابت أن الإنسان له احتياجات ثلاثة هي الاحتياج النفسي والاجتماعي والجسدي ، الاحتياج النفسي يحتاج إلى إشباع معنوي فمثلا المرأة التي تعود من عملها أو من السوق مجهدة وتخبر زوجها أن الجو حار أو أنها تعبت وما إلى ذلك .. فيقول لها الزوج بتلقائية وما الذي جعلك تخرجين الآن وهو ربما لا يقصد مضايقتها ولكنه لا يدرك احتياجاتها المعنوية وأنها تحتاج لكلمة تريحها مثلا "ربنا يعينك" ... والعكس أيضا مع الزوج الذي قد يشتكى للزوجة من شئ في عمله ، فتقول له "أنت عصبي" .. أو"ألم أقل لك ألا تفعل كذا" .. وهنا لا يتم إشباع الجانب النفسي وهو جانب هام جدًا إذا لم يتم إشباعه تكون الحياة صعبة جدًا . فالمطلوب إشباع نفسي من الطرفين وأن يكون هناك فن الطلب بالأسلوب المناسب وبالوقت المناسب وقدرة على الحوار وهذا علم التنمية البشرية والتي عبر عنها رسول الله في حديثه "إنما العلم بالتعلم والحلم بالتحلم" صدق رسول الله ..

العتاب يقتل الحب

نحن نحتاج إلى عطف إنساني وعلى كل طرف أن يقدر مجهود الطرف الآخر ، ويجب أن نعلم أن لا أحد ينجح بالعتاب فالعتاب قاتل للحب والسعادة بل يجب ذكر الإيجابيات ثم السلبيات ، ولنعلم أن استمرار العتاب يعنى افتقاد التواصل وفقدان فن التعامل مع الأزمة مما يعطى سيناريو خاطئ للأبناء عن التعامل مع الأزمة.

والاحتياج الثاني هو الاحتياج الاجتماعي والفكري بأن ننظر إلى الجزء المتلئ من الكوب وأن يحافظ الزوجان على الحب والاحترام بينهما والاحترام قد يولد حباً أما الحب بدون احترام فلا قيمة له ، وإذا فشلنا في تجربة نكتفي بخسارة موقف ولا نخسر الشخص بل نفتح باب التصافح والتغافر بحوار صريح وهادئ يقر فيه كل طرف بما اقترفه من أخطاء فنصنع التواصل ، ولا بد أن يضع كل طرف نفسه مكان الطرف الآخر ليعلم ما احتياجات هذا الطرف وما هي مشاعره وفقًا للمثل المصري "لاقيني ولا تغديني" فالإنسان قادر على التحمل لكن إذا كان متحمساً نفسياً.

ضغوط الحياة القاسية تلتهم أي فرحة

اثبتت الكثير من تجارب الحياة إننا نفتقد الحماسة الزوجية وأصبح العمر يمر على الزوجين وقد تنازلا عن أحلامهما في الشباب عن الزواج والحياة الزوجية بسبب عدم وجود الزواج وحكمنا على الزواج بأنه نظام فاشل لكن الحقيقة أن الفشل يكمن في عدم معرفتنا كيف ينجح الزواج فالزواج مودة ورحمة .. يقول الله تعالى (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ..) فالسكن في الآية هو سكن الجوارح والعواطف والأبدان فبذرة المودة والرحمة يتم روايتها من الطرفين .

ما من مشكلة أسرية إلا وكان أساسها افتقاد الحوار، ولا نطلب في عصر السرعة أن يكون الحوار بالساعات بل تكفى دقائق وثوان لإحداث جو لطيف ، وهناك دور لـ"اللغة غير اللفظية" وهى لغة النظرات واللمسات و"الطبطبة" وهذه الأخيرة قد ثبت علميًا أنها تقلل الضغط العصبي وتمتص الانفعال ولدينا نماذج حوار سيدنا إبراهيم وإسماعيل وكان لديهما ضغوط كبيرة ، فلا نتعلل بحجة الضغط فقد كان على سيدنا إبراهيم ضغط كبير عندما أمر بذبح ابنه .

والمرأة أيضًا عليها ضغوط لكن كلمة طيبة من زوجها وأجواء دافئة وأسلوب رقيق في الطلب يجعل الأمور سهلة، وكثير من معاناة النساء تتمحور في أن أزواجهن لا يحاورهن ، وهناك لفتات بسيطة يستطيع أن يفعلها الزوج مهما كان مشغولا ، ويمكنها أن يتفاعل مع زوجته وينبئها بأخباره ويمنحها نظرات شكر وتقدير والابتسامة التي توصل رسالة أن الشخص سعيد بوجود الطرف الآخر. وكذلك يجب أن نتفاعل مع الأبناء في جو هادئ.

حب بلا تحفظات

الاحتياج الجسدي هو الاحتياج الثالث ويتم عبر الثقافة الجنسية الصحيحة وهى معلومات هامة جدًا لأنها تحمل جانباً كبيراً من جوانب الإشباع نحتاج لمعرفتها وتدريسها بأسلوب صحيح للشباب وقد ذكر القرآن كل هذه الأمور.

وتنصح حنان زين الطرفين "الزوج والزوجة" بأن يراعى كل منهما الخطوط الحمراء للطرف الآخر كاحترام الأهل وعدم الإهانة فيفقد الطرفان الاحترام المتبادل وبالتالي لا يحترمهما أبناؤهما ، ويجب إعطاء الحب بلا تحفظات فالحب دائم لكن الكره يكون للسلوك وهذا الخطأ تقع فيه الأمهات تجاه أطفالها بان تقول له "إذا فعلت كذا أحبك" فيتكون عند الطفل حصيلة أنها لا تحبه وتحصل قناعة للشباب بذلك لكن يجب أن نعطى الحب بلا تحفظ وننتقد السلوك الخاطئ .

هناك نمطان شائعان من العلاقات الزوجية في مجتمعنا ، يتمثل الاول في ان يعيش الزوج وزوجته داخل بيت اهله الى جانب والديه واخوانه ، فيما يتمثل النمط الثاني في فتح بيت مستقل للحياة الزوجية يعيش فيه الزوجان واطفالهما .

اثبتت الدراسات والابحاث المتاحة ان نسب الطلاق وغضب الأبناء في "بيوت الأهل" تكون أقل من البيوت الزوجية المستقلة عن الأهل لأن الأولى يكون فيها مراجعة من الأهل إذا غضبت الزوجة أو حدث اختلافات بين الابن وأبيه .. لكن هذا لا يمنع وجود خصوصية الزوج والزوجة داخل "بيت الأهل" ، ولذلك ينصح الكثير من الباحثين بتخصيص أوقات لتجديد التواصل مع الأقارب وتحديد الواجبات اليومية والأسبوعية والشهرية من اتصالات هاتفية وزيارات وعزومات ، بالاضافة الى نصح الأزواج والزوجات بالعمل على التخلص من ضغوطهم بما يعرفونه لذلك مثلا بالتحدث مع صديق أو قريب "دون إفشاء الأسرار"، أو بالتمشية والعمل على تجديد النفس واستعادة جمالها حتى يستطيعوا التواصل بحب ودفء.

باتجاه معاكس

العيب فينا نحن النساء

وفاء كريدية

لو كانت الكرامة عقداً ذهبياً حول الجيد، والزمن ساعة ألماسية حول المعصم، والحق خاتماً زمردياً في الخنصر لكنا نحن نساء العرب أكثر النساء حقوقاً.

لذا تراني أستغرب حينما تطالبني النسوة من حولي أن أكتب عن حقوق المرأة، وكل آمالهن الحقوقية منصبة على حسب الرجل.

إنما يبقى جوابي دوماً جاهزاً ومن دون تردد: طبعاً سأكتب... لا بد، وعلى كل الكاتبات أن يتفاعلن ويكتبن ويسهبن أيضاً. ثم أضحك في سري من مكري متألة من كذبي، محتقرة جبني، «حق إيش»! من يعطي حقاً؟ لا أحد يا عزيزاتي. أريد أن أكون صادقة اليوم بالذات، كل واحدة تأخذ حقها بذراعها، وتخلص رأسها برأسها لا برؤوس الأخريات، ولن يكون هذا إلا حين تدرك المرأة أن الحق هو الاحترام، هو الإنسانية، هو الكرامة، وليست الأمور المادية التي تتشعب معظم قضايا النساء حولها في المحاكم .

أين هي تلك المرأة التي تساعدني في حل قضايا البطالة ومحو الأمية ومحو الاهانة؟ أين هي تلك المرأة التي تطالب بالأسرة الواحدة والأسوة الواحدة والعائلة الواحدة، فتقيم العلاقات المتوازنة ما بين أفرادها وأفراد مجتمعها؟

نعم. إنني أطالب المرأة أن تقدم ما عليها من واجبات عائلية واجتماعية حتى تستطيع أن تنال حقوقها، فقد تغيرت اليوم المعادلات، حتى كدت أظن أن ثروات النساء العربيات منصبة على الأمور المادية البحتة، وسيأتي اليوم قريباً حينما نراها تفوق الرجل ثراءً. وطالما أن الحروب اقتصادية فلا بد لها أن تنتصر، ولو كانت الحرب إعلامية فإنها انتصرت، لأن إعلامنا العربي فاض بنسائه، فوجود المذيعات والممثلات والمؤديات فاق بكثير الوجود الرجالي.

أيضاً لو كانت الحرب تكتيكية لأكدت لكم أن دهاء امرأة عربية واحدة يفوق قبيلة من الرجال العرب. ألا توفقونني إذاً يا نساء . ان العيب أمسى وأضحى وبات فينا نحن النساء؟ فبكل ضعفنا واستعطافنا واستجدائنا ما زلنا نملك الكثير من الأدوار. لكن وعلى رغم ما ورد فإن هذا لا يعني مطلقاً التحامل ضد المرأة، ولا يعني بالطبع مؤازرة الرجل، الذي ما عاد يحامي عن حقه ولا حقوق نسائه ولا أطفاله ولا حتى قطة داره أو عنز جيرانه، هذا الرجل لا يفهم في الحق ولا في العدل ولا الشعر ولا الحب ولا العظمة ولا الخلود ولا أعمال الدهان ولا السمكرة ولا الصنفرة، ولو أنه عادل فقط لكان يحق له كل شيء، كل شيء تقريباً. ويبقى علينا نحن النسوة الدور الأكبر، ففي أول المطاف وآخره نحن الأمهات ونحن المربيات، وقد ماتت عهود الوأد وعذابات الجاريات، ونحن نعيش في عصر ذهبي، لكن مشكلتنا أننا لا نعرف كيف نستخرجه.

المرشحون الرجال انسحبوا أمام النساء في مناظرة متلفزة في الكويت

الكويت / متابعات

في خطوة لا سابق لها لجهاز إعلام رسمي، أجرى تلفزيون الكويت مناظرة بين جميع المرشحين العشرة في انتخابات المجلس البلدي المقررة في الرابع من ابريل المقبل، فانسحب المرشحون الرجال في مقابل زحف نسائي كبيرعلى المناظرة، وهو ما يتزامن مع معضلة التحقق من هوية المنقبات خلال الانتخابات.

وقال المرشح عماد دشتي انه لا يرغب في خوض المناظرات التلفزيونية بحجة أنها أشبه ببرنامج «من سيربح المليون». أما المرشح محمد ابوصليح ،الذي يمثل قبيلة العوازم في هذه الانتخابات، فقد اعتذر معللا ذلك بضيق الوقت ، وأنه مشغول في التحضير للانتخابات وزيارة الدواوين وليس لديه وقت للمشاركة.

اما المرشحتان جنان بوشهري وخالدة الخضر، فقد شاركتا في المناظرة ضد باقي المرشحين من الرجال، وهو ما تسبب في استياء أهالي الرميثية وسلوى حيث تجرى الانتخابات التكميلية اذ احتجوا على تهرب بعض المرشحين من المشاركة في المناظرة التلفزيونية، مشيرين الى أنهم لن يصوتوا لهم في الانتخابات لأنهم «انحاشوا وخافوا من مواجهة المرأة الكويتية المرشحة». وفي ما يتصل بالانتخابات، يواجه القضاء الكويتي معضلة الكشف على وجوه المنقبات والمبرقعات في الانتخابات البلدية والتي تشارك فيها المرأة الكويتية كمرشحة وناخبة للمرة الأولى في التاريخ السياسي للكويت.

وتقول مصادر قضائية انه لا يجوز للمرأة المنقبة أو المبرقعة المدرجة في كشوف الناخبين أن تصوت في الانتخابات إلا بعد التأكد من شخصيتها وأنها هي المعنية والمتقدمة وحاملة الجنسية. وتشير المصادر الى أن هذه المعضلة تكمن في وجوب وجود من سيقوم بالكشف على وجه المرأة أو ما يسمى «بالمطابقة» كما هو الحال بالمطار ومنافذ الحدود.

وأكدت المصادر القضائية على أن الناخبة التي ترفض الكشف عن وجهها لن يسمح لها بالتصويت في الانتخابات لانه بمجرد السماح للمرأة المنقبة بالتصويت من دون التعرف على شخصيتها، يشكل إخلالا كبيرا بآلية سير الانتخابات ويستطيع كل ذي صفة أن يطعن بنتائجها، أو يوقف سيرها في حال تصويت أي ناخبة ترفض الكشف عن وجهها.

ونظرا لاقتصار وظائف القضاء ووكلاء النيابة على الرجال، فان على رئيس اللجنة الانتخابية (القاضي)، كما تقول المصادر، أن يستعين بامرأة تتوفر فيها الشروط الحيادية في حال رفض المنقبة أن تكشف عن وجهها أمام رئيس لجنة الانتخاب، وهذا غير ممكن لان الإشراف على الانتخابات للرجال ولا يوجد قاضيات أو وكيلات نيابة لكي يقمن بمساعدة رئيس اللجنة القاضي. ولذلك فان القاضي هو من سيقوم بهذه المهمة بمفرده بان يطلب من المنقبة أو المبرقعة الكشف عن وجهها امامة وإلا لن تصوت.. إذ لا يمكن الاستعانة بأي امرأة أخرى للكشف على وجوه الناخبات.

الزّواج السيء يقصّر العمر!

تكساس / وكالات

بينت دراسة أمريكية ان الزواج غير السعيد يمكن ان يضعف جهاز المناعة ويؤدى الى تدهور الصحة.

وبينت الدراسة التى أجراها الصندوق القومى الاتحادى حول الشيخوخة انه بالرغم من ان الزواج جيد بشكل عام للناس، ويساعدهم على العيش أطول ويمنحهم حياة اكثر ازدهارا وسعادة، إلا ان الخلافات الشخصية يمكن ان تجعل الناس يشعرون أنهم مرضي، حسبما ذكرت صحيفة "شيكاغو صن تايمز".

وقال الباحثون انه بالنسبة لبعض الأزواج فان الصحة الضعيفة تؤثر على كيف يدرك الناس زواجهم. فإجهاد العناية بمريض مشاكس أو زوج عنيد يمكن ان تحوّل الزواج السعيد الى زواج بائس. ولاحظ باحثون فى مركز أبحاث السكان فى جامعة تكساس فى أوستن ان الصعوبات الزوجية تؤثر أكثر على صحتنا عندما نتقدم بالعمر.

المرأة اليمنية.. وتطلعات المستقبل

د . ابتهاج الكمال

واحدة من أهم المسائل التي ينبغي عدم تجاهلها عند مناقشة تطور وضع المرأة اليمنية في ظل الجمهورية اليمنية هي ضرورة الربط بين فلسفة النظام السياسي وبين ما يتحقق للمرأة ،حيث أن الفصل بين الموضوعين يحجب الرؤيا عن الآليات التي تسير بها حركة تطور المرأة ،وبالتالي نكون قد تجنبنا على أي جهد حكومي مبذول في هذا الاتجاه .

فالسياسية الحكومية اليمنية تعتمد أسلوب (بناء المراحل والتحول التدريجي)، ولعل ما آلت إليه أوضاع المرأة اليمنية خلال (١٥) عاماً من عمر الجمهورية اليمنية لا يمكن عده بناءً منفصلاً عما قبله من جهد نضالي أسست به القيادة السياسية قواعد رفع أعمدة بناء المرحلة التالية التي أعقبت إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ١٩٩٠م.

وفي إطار هذا الفلسفة السياسية للدولة اليمنية فان القيادة السياسية لم يكون بوسعها إطلاق كل الخيارات دفعة واحدة على طريق تحرير المرأة وتفعيل مشاركتها السياسية والاقتصادية والثقافية- لان المسألة بالنسبة لها كما أسلفنا الذكر برنامج تنمية شاملة وليست برامج منفصلة عن بعضها البعض .

وبمعنى أدق أن الدولة غير قادرة على رفع شعار تمكين المرأة اقتصادياً ما لم تسبقها بإيجاد نهضته اقتصادية واقعية تستوعب مشاركة المرأة؛ وربما سيبدو الأمر اقرب للمزايدة السياسية الحزبية لو أن قيادة اليمن دعت إلى (كوتا) نسائية في أول انتخابات برلمانية أعقب الوحدة في وقت تفتقر فيه القوى السياسية الوطنية إلى التجربة النوعية ،وكذلك العملية الديمقراطية نفسها لم تكن قد اكتسبت كثيراً من التطور والنمو .

ومع أن المشاركة النسوية في انتخابات ١٩٩٣م كانت جيدة ،وبلغ عدد المرشحات فيها (٤١) امرأة إلا إن فوز امرأتان فقط كان مؤشراً قويا على مدى حاجة الساحة اليمنية لتأهيل الأرضية التي تنطلق منها المرأة السياسية ،وبلا شك أن الجهود التي بذلت لاحقاً تتضح بجلاء في ارتفاع نسبة الإناث المسجلات من ١٥٪ عام ١٩٩٣م إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٧م. ولكن تبقى حالة تفاوت نسب المشاركة(صعوداً ونزولاً) من مشاركة وأخرى مؤشراً آخراً على حجم التحديات التي تعترض مسيرة تطور المرأة اليمنية.

وفي كل الأحوال لم تكن القيادة السياسية راغبة بالقفز فوق المراحل ، واستباق خطط التنمية الديمقراطية وبرامج إدماج المرأة في الأنشطة الاقتصادية والثقافية وتمكينها سياسياً. فقد كانت الأولوية لتأسيس الإطار القانوني الذي يمنح حقوق المشاركة للمرأة .

ومن هنا نرى أن القوانين الصادرة عقب الوحدة كانت تولي هذا الجانب عنايتها . فقد صدر قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة١٩٩٠م ليمنح المرأة حق تولي القضاء والنيابة – رغم أن بعض القوى السياسية عارضته من وجهات نظر شرعية – ثم صدر قانون الأحوال الشخصية رقم(٢٠) لسنة١٩٩٢م الذي يجسد مبدأ الرضا في الزواج وتشترط المادة (١٠) منه قبول المرأة ، كما حدد هذا القانون نظم جميع العلاقات الأسرية ،وحقوق المرأة الزوجية كحق الفسخ ،ووضع شروطاً للزواج بأخرى والكثير من الحقوق .

أما القانون المدني رقم(١٩) لعام ١٩٩٢م فقد كفل جميع الحقوق المدنية للمرأة مثلها مثل الشروط التي وضعت للرجل .

في حين أكد قانون الخدمة المدنية(١٩) لعام ١٩٩١م مساواة المرأة بالرجل في تولي الوظائف بنفس الشروط وأعطى لها حقوق قانونية كثيرة كبقية قوانين الدول المتقدمة ..

كما صدر قانون العمل رقم (٥) لعام ١٩٩٥م الذي خصص فصلاً كاملاً نظم فيه عمل المرأة ،وساواها مع الرجل بكافة الشروط والحقوق والواجبات والأجور والتدريب والتأهيل ،وحدد ساعات عملها، ومنع تشغيلها ليلا ،أو بالأعمال الخطرة وغيرها من الحقوق .

وفي عام ١٩٩٤م صدر قانون الجرائم والعقوبات رقم(١٢) ،وشدد على احترام المرأة وحفظ نفسها ومالها وعرضها من الاعتداء . وساوى بين المرأة والرجل في الحساب والعقاب . وتزامن معه صدور قانون الإجراءات الجزائية رقم(١٣) لسنة ١٩٩٤م الذي فرض إجراءات خاصة يجب إتباعها أثناء التحقيق مع المرأة ،أو تفتيشها ،أو القبض عليها ،أو إيداعها في السجون ،أو تنفيذ الأحكام في بعض القضايا .

كما أن قانون السجون رقم (٤٨) لسنة ١٩٩١م افرد نصاً خاصاً للمرأة الحامل وكيفية معاملتها ،ونص في المادة (٢٧) على انه : (يجب أن تتوافر للمرأة الحامل المسجونة قبل الوضع وأثناء الوضع وبعده العناية والرعاية الطبية اللازمة وفقاً لتوجيه الطبيب المختص وحسب اللائحة). وفي المادة (٣٣) منه أكد القانون على أن يوكل سجن النساء بنساء للحراسة والإدارة، وشددت بعض فقرات القانون على ضرورة تعليم وتثقيف السجينات .

وقد تطور الأمر عام ٢٠٠٢م إلى إنشاء جهاز الشرطة النسائية وتخريج دفعات منها تولت مهام في منافذ الدخول الوطنية ،وفي المؤسسات الحساسة ،وشاركن في حفظ الأمن في مراكز الاقتراع النسوية أثناء الانتخابات .. وكان ذلك تطور نوعي كبير على أفق الميدان المهني للمرأة وإسهاماتها التنموية ،وذلك على تطور الوعي الوطني للمرأة أولا ،ثم تطور في ثقافة المجتمع اليمنية عموماً إزاء نظرته نحو المرأة وحدود مشاركتها في الحياة .

جدير بالذكر أن اليمن انضمت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية إلى لجميع الاتفاقيات الدولية ووقعت جميع البرتوكولات الخاصة بمناهضة التمييز والعنف ضد المرأة ،والمؤكد لحقوقها الأخرى .

وفي الحقيقة ان التشريع القانوني الجديد الذي شكل مظلة حقوق وحريات المرأة اوجد أيضا ثقافة حقوقية رفيعة كانت بمثابة المنهج الذي استندت إليه جميع منظمات المجتمع المدني ووزارة حقوق الإنسان ،والمؤسسات التربوية والثقافية اليمنية في التوعية بحقوق المرأة وحرياتها ، ونشر ثقافة جديدة كان من شأنها ردم الكثير من المفاهيم المغلوطة ،والقضاء على جزء من العادات والتقاليد التي كانت سائدة، وتتسبب في ظلم المرأة واضطهاد إنسانيتها، والتعدي على حقوقها الشرعية .

ولهذا نجد اليوم حراكاً غير مسبوق في مجال حقوق المرأة ،وتصاعد الأصوات الداعية إلى تمكينها من حقوقها ،وحرياتها ،وتفعيل مشاركتها السياسية والاقتصادية والثقافية. فالحديث الذي كان في عام ١٩٩٠م يواجه ببعض السخرية ومعارضته شديدة لم يعد كذلك عام ٢٠٠٥م.

بل أصبح أمرًا عادياً من بعض جدل يوميات الإنسان اليمني .. وهذا الأمر بحد ذاته يمثل مرحلة متقدمة طالما تطلعت القيادة السياسية بلوغها من اجل المباشرة بتقديم مشاريعها المتعلقة بإضافة المرأة إلى حسابات الخطط التنموية كقوة منتجة ومساهمة في صنع النهضة اليمنية سواء بطرح مشروع (الكوتا) النسائية أو غيرها من الخيارات التي تكفل للمرأة إثبات وجود فعلي مؤثر .

وبحسب ما سبق ذكره في المحور السابق من إحصائيات حول نسب التعلم، وحجم ثقل وجود المرأة في الحياة المهنية نجد أن متوسط الزيادة التي حدثت في نسب التحاق المرأة بالتعليم الأساسي قد ارتفعت خلال العشر سنوات الماضية إلى حوالي ٦٢٪ وفي التعليم الثانوي إلى حوالي ٣٩٪، والجامعي حوالي ٣٢٪ . أما مشاركتها في قطاع العمل فتتركز في الزراعة والصحة، التعليم . فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي خلال الفترة من (١٩٩٥م إلى نهاية ٢٠٠٤م) بحوالي ٤٤٪ ، وفي التعليم ٣٦٪ ،وفي الصحة ٢٠٪ ،طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء .

لقد شهدت المرأة خلال الجمهورية اليمنية توسعاً أفقيا وعمودياً على صعيد المشاركة الاقتصادية ،فاليوم لدينا المرأة الطبيبة ،والمهندسة ،والقاضية والمحامية، والمحاسبة ،والخبيرة ،وضابطة الأمن ، والشرطية ،وغيرها من العناوين التي كان من الصعب الحديث عنها قبل التسعينات ، لكنها اليوم جزء من واقع حياة معاشة، وبعض ثمار بذور غرسها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح منذ مقتبل عهده لتكون عنوان الدولة اليمنية الحديثة ،وابرز ملامح الدخول إلى الألفية الثالثة .

وبكل تأكيد أن المرأة ما كانت لتصل ما هي عليه اليوم لولا ان تطورها جاء في سياق نمو وطني شامل على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدولية ،ساعدت على جعل عناصر التقدم والحداثة بمثابة المناخ الصحي الذي يهيء فرص نجاح المرأة ودعم حقوقها وحرياتها ، وإنسانيتها الكريمة .

فمئات المنظمات التي تدافع عن المرأة في اليمن ،وتناصر حقوقها ،وتعزز مهاراتها وجدت الأرضية القانونية التي تنبثق منها ، ثم الدفع الحكومي والدعم اللامحدود لتقوية قدراتها ،علاوة على الدعم الدولي الكبير المقدم لها ،والذي ما كان المانحون ليتقدموا به لليمن لولا ضمان استقرارها والوثوق بقيادتها السياسية، وعمق تجربتها الديمقراطية، وجدية الإدارة اليمنية في بناء مستقبل اليمن الحديث .

زعيمة إسلامية سابقة تتنازل عن حجابها لتحف بألمانيا

كولون (ألمانيا) /متابعات

قررت التركية المسلمة أمل عابدين ألجان، ٤٤ سنة، التنازل عن حجابها لصالح متحف في ألمانيا بهدف ضمه إلى مجموعة المقتنيات الخاصة بموضوع الاندماج والهجرة. وسبق لألجان، التي كانت ترأس «اتحاد النساء المسلمات» في ألمانيا، أن فاجأت الرأي العام اواخر العام الماضي باعلانها تخليها عن الحجاب بعد ٣٠ سنة من لبسه.

وقال بيتر هوفمان، المتحدث الصحافي باسم متحف «بيت التاريخ» في بون، ان ضم حجاب ألجان إلى مقتنيات المتحف لا علاقة له بالمواقف الدينية. واضاف ان المتحف يحاول توسيع مقتنياته من المواد التي تعبر عن مجتمع متعدد الثقافات في ألمانيا. وأكد ان ألجان اتخذت هذا القرار بنفسها وان المتحف لم يطلب منها ذلك.

وكانت ألجان قد أثارت ردود فعل كبيرة عند تخليها عن الحجاب بالنظر لموقعها المعروف بين المسلمات في ألمانيا. فهي الابنة الكبرى ليوسف زينل عابدين، مؤسس «منظمة ميلي غوروش» التركية الأصولية، وزوجة أحد أعضاء قيادة الاتحاد الإسلامي في ألمانيا، ورئيسة سابقة لاتحاد النساء المسلمات. وذكرت ألجان، وهي أم لستة أطفال، في عدة مقابلات صحافية حينها أنها «حرة في التصرف برأسها» وتريد أن يعترف بها كامرأة وليس فقط «كابنة ليوسف زينل عابدين». وأكدت أن والدها أجبرها على لبس الحجاب عندما بلغت، وأن هذا التقليد تواصل بعد زواجها، وأنها تريد الآن أن تضع حدا له.

وتعتبر «ميلي غوروش» من اكبر المنظمات اسلامية في ألمانيا ويقودها محمد صبري اربكان ابن أخ الزعيم الاسلامي التركي نجم الدين اربكان. وكان متحف «بيت التاريخ» في شتوتغارت قد ضم عام ٢٠٠١ حجابا قال انه يعود إلى المعلمة المعروفة فريشتة لودين. وكانت تلك المعلمة الألمانية الباكستانية الاصل قد أثارت نقاشا حادا بسبب رفضها التخلي عن حجابها اثناء عملها كمدرسة.